

السياسة البيئية لشركة السويدى إلكترىك

1- الغرض

تحظى حماية البيئة والموارد الطبيعية بالإضافة إلى جهود تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بأهمية استراتيجية لدى شركة السويدى إلكترىك (*"المجموعة"*)، وذلك نظرًا لأهمية اتباع نهج مسؤول تجاه البيئة في سبيل تحقيق قدرة المجموعة على التكيف والارتقاء بقدرتها التنافسية. ويتيح ذلك النهج فرصًا ملائمة للتصدي للتحديات البيئية وتوسيع مساهمة المجموعة في مجال الاستدامة. وتتحمل المجموعة مسؤولية منع انتشار التأثيرات السلبية على البيئة، وتحسين الاستدامة البيئية للمنتجات والخدمات، وخلق قيمة للمجموعة والفئات المختلفة من أصحاب المصلحة التابعين لها، فضلًا عن الامتثال للالتزامات القانونية والالتزامات الطوعية. وتوفر هذه السياسة البيئية (*"السياسة"*) حجر الأساس تركز عليه مساهمة المجموعة في هذه المسألة. وتوضح جميع الأطر أو المعايير أو المنهجيات أو المبادرات المذكورة الالتزام الموحي به دون تقييد استخدام خيارات أخرى.

تاريخ السريان: يناير 2022.

2- النطاق والنهج

تسري هذه السياسة على المجموعة وأنشطتها التجارية وشركاتها الفرعية وفروعها في جميع الأسواق التي تعمل فيها، وعلاقتها التعاونية والمشاريع المشتركة عند الاقتضاء. ويستخدم لفظ **العمل البيئي** كمصطلح موحد ليشمل الأبعاد المترابطة لحماية البيئة والامتثال لها ومعالجة الخسائر والأضرار المتصلة بالبيئة من خلال الإدارة والإشراف والتوعية.

3- المبادئ

يخضع العمل البيئي للمجموعة للمبادئ المبينة أدناه.

الشمولية

لا يتم التعامل مع محاور العمل البيئي بطريقة مجزأة ولكن من خلال نهج متكامل على المدى القصير (1-5 سنوات) والمتوسط (6-10 سنوات) وطويل الأجل (> 10 سنوات)، مما يؤدي إلى التعرف على الآثار والمنافع المشتركة وأوجه التآزر والمفاضلة والاستفادة منها.

القوة

تتطلب الإدارة البيئية نهجًا مرئيًا وقابلًا للتكيف، بالإضافة إلى التحديات المستمرة وتعزيز الإجراءات، مما يؤدي إلى تنفيذ حلول تساهم بصورة فاعلة في مختلف الجوانب البيئية المستقبلية، بالإضافة إلى التعلم المتكرر الثلاثي.

التوافق

يتوافق العمل البيئي مع إجراءات المجموعة الواسعة بشأن الاستدامة واستراتيجيتها وأهدافها التجارية، والالتزامات والأطر الوطنية والدولية.

إشراك أصحاب المصلحة

يجب أخذ احتياجات أصحاب المصلحة ومرئياتهم بعين الاعتبار عن طريق تبني عملية اتصال ثنائية الاتجاه تستند إلى معايير معترف بها دوليًا لإشراك أصحاب المصلحة (AA 1000 SES). ويعتبر تعاون أصحاب المصلحة أمر مهمًا بالنسبة للمسائل المتعلقة بالبيئة بالنظر إلى الآثار العالية التي يمكن أن تحدث في جميع مراحل سلسلة القيمة.

السياق

يأخذ العمل البيئي بعين الاعتبار الجوانب المختلفة؛ ومن أمثلتها البيئة المادية والسياسات الوطنية والخصائص القطاعية وغيرها من العوامل ذات الصلة محليا.

الاكتمال والاتساق والمصدقية

تدرج جميع البيانات والمعلومات ذات الصلة والجوهرية في الحسابات والتقييمات، بما يكفل عدم حدوث أي إغفال قد يكون له تأثير جوهري على قرارات المستخدمين. وتستخدم المجموعة منهجيات متسقة، تطبق بنفس الطريقة، استنادا إلى نفس معايير التقييم وافتراضاته، وتتيح إجراء مقارنات هادفة مع مرور الزمن.

المساءلة والشفافية

تضمن المجموعة توفير معلومات واضحة وكافية، مع موائمة تفاصيل الجوانب المحددة المستبعدة وتلك المشمولة في خطة العمل، بالإضافة إلى تحديد الفرضيات وإتاحة المراجع المناسبة للبيانات، وتحديد الحدود والأسس المرجعية والتقدير الكافية لتكرار النتائج واستخلاص نتائج موثوق بها.

العدالة البيئية

تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الآثار والمسؤوليات المختلفة ومواقع الضعف المتباينة التي تقع على تأثير الضغوط المختلفة، مع إعطاء الأولوية لدعم الفئات والمجتمعات المحلية والمناطق الأكثر تهميشًا لتعزيز العمل البيئي العادل والشامل.

القيادة التحولية

تؤمن المجموعة بأن العمل البيئي الفعال يتطلب قدرًا من الامتثال يتجاوز بصورة كبيرة الإطار المعتاد والتنظيمي للامتثال، بما في ذلك تطوير النظام الاقتصادي والقيم والمعايير المجتمعية. حيث يكون لزامًا على المجموعة تجاوز نطاق التزاماتها المعتاد - كلما لزم الأمر - عن طريق الاستعانة بحلول غير تقليدية ودعم تطوير الاستدامة والعلوم والتكنولوجيا والمنهجيات واللوائح والممارسات البيئية لإزالة المعوقات ودفع عجلة العمل البيئي والتحول على مستوى المنظومة.

4- مجالات العمل ذات الأولوية

لتحقيق الرؤية التي تهدف إلى انعدام الأثر البيئي السليبي، تلتزم المجموعة بما يلي:

- 1- اتباع نظم الإدارة البيئية المعترف بها دوليا عن طريق الحصول على شهادات (ISO 14001) وتوسيع نطاق تغطية محيط المجموعة وجميع أنشطتها.
- 2- الحد من الآثار البيئية عن طريق إجراء تقييم للأثر البيئي قبل تنفيذ مشروع جديد واختيار أفضل الوسائل التكنولوجية المتاحة، مع العمل على تطوير أفضل الممارسات الدولية ووضعها موضع التطبيق، بالإضافة إلى إجراء عمليات مراجعة دورية لتقييم المخاطر البيئية والحد منها.
- 3- حماية التنوع البيولوجي عن طريق تطوير الحلول والتكنولوجيات التي تساهم في الحفاظ عليه، عن طريق ما يلي:

أ- الالتزام بحماية تنوع الطبيعة وجمالها وإعادة تأهيلها، من خلال منع الآثار السلبية على البيئة وتوسيع مساهمتنا في إعادة بناء النظم الإيكولوجية العالمية، من خلال تحديد المخاطر والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة على التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي خلال مراحل التخطيط والبناء والتشغيل لمشاريعنا وإدارتها بصورة فاعلة في إطار عملية تقييم الأثر البيئي.

- ب- اتباع نهج التصميم الإيكولوجي، والاستخدام الأمثل للموارد (لاسيما الطاقة والمياه والمواد) على مدى دورة حياتها بأكملها، وبالتالي تقليل الضغوط على التنوع البيولوجي بشكل غير مباشر، من خلال تصميم منتجات يمكن إعادة استخدامها وإصلاحها وتعديلها وتجديدها وإعادة تدويرها.
- ج- العمل على وضع أهداف للحد من أثر التنوع البيولوجي للمجموعة وسلسلة الإمداد بأكملها من خلال اعتماد حلول قائمة على النظم الإيكولوجية وترتكز على الطبيعة داخل المنشآت المعنية وجوانب التطوير والمواقع ذات الصلة، بالإضافة إلى تقييم التأثيرات على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتنفيذ المشاريع التي تعزز حماية التنوع البيولوجي وإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية.
- د- إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية لإشراك الموظفين والتوعية بأهمية حماية الطبيعة، فضلا عن وضع دراسات ومشاريع لحمايتها وتعزيزها.
- 4- الإدارة الفعالة لموارد المياه نظراً لما يمثله تزايد مخاطر ندرة المياه والضغط والتلوث من آثار سلبية على النظم الإيكولوجية ونوعية الحياة بصورة مُضطربة، وبالتالي يجب اتباع السياسة المائية للمجموعة من أجل إتاحة الفرص لمواجهة تحديات المياه الإقليمية وتوسيع مساهمة المجموعة في الاستدامة.
- 5- الحد من البصمة البيئية عن طريق التخفيف من الآثار البيئية المتعلقة بتلوث التربة والهواء والمياه أو النفايات المتولدة، مما يقلل استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، والقضاء على المواد الخطرة واستبدالها.
- 6- تطوير تقنيات مبتكرة لزيادة الكفاءة وخفض الانبعاثات لمكافحة التغير المناخي، وبالتالي يجب اتباع السياسة المناخية للمجموعة لدعم البنية التحتية والصناعات ونظم الطاقة النظيفة الخالية من انبعاثات الكربون والمقاومة لمخاطر التغير المناخي.
- 7- تعزيز الاقتصاد الدائري ومبادرات نماذج الأعمال الدائرية، التي تهدف إلى تقليل استنفاد الموارد وتوليد النفايات، من خلال تتبع النفايات المنتجة وزيادة عمليات تدويرها، فضلا عن التعاون مع شركائنا لإيجاد حلول مبتكرة وتحقيق سلاسل التوريد ذات الحلقة المغلقة.
- 8- تقديم تقارير تتميز بالشفافية فيما يتعلق بالأداء البيئي للمجموعة إلى مختلف أصحاب المصلحة، من خلال نشر تقارير الاستدامة، والمشاركة في مؤشرات الاستدامة، والتشاور والتواصل مع أصحاب المصلحة المحليين، والإعلان عن المبادرات البيئية على منصات إعلامية متعددة.
- 9- تشجيع ثقافة الوعي البيئي على نطاق المجموعة من خلال زيادة وعي الموظفين بالقضايا البيئية ومنح مكافئات لفرق العمل التي تقدم الأداء والابتكار البيئيين.
- 10- تعزيز الممارسات البيئية المستدامة في سلسلة القيمة من خلال إشراك الموردين والمقاولين والشركاء والعملاء في رحلة التميز البيئي للمجموعة واستخدام معايير التأهيل لاختيار الموردين بناءً على أدائهم البيئي، ومن أمثلة ذلك شراء المواد والمنتجات الخضراء كلما أمكن ذلك.
- 11- ضمان الامتثال للالتزامات القانونية والالتزامات الطوعية، وتسوية أي حالات عدم امتثال.

المسؤوليات

من المتوقع أن يؤدي جميع الموظفين لدى مجموعة السويدية الدور المنوط بكل منهم في دعم هذه السياسة وتنفيذها بصورة فاعلة.

تخضع هذه السياسة للتعديل والتحديث بواسطة مجلس الإدارة بصورة سنوية، وذلك في ضوء التطورات المتسارعة للعلوم والمعارف والأطر والتكنولوجيات والمنهجيات المتعلقة بقضايا المياه، فضلا عن مخاطر المياه ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.